

* خليل شاهين *

عشرون عاماً على "أوسلو":

مفاوضات عقيمة وتعميق الانقسام

عقدان من الزمن مرّا على إبرام اتفاق أوسلو، ولا تزال إسرائيل تقدم الدلائل على أن خيار المفاوضات الثنائية التي استؤنفت في نهاية تموز / يوليو الماضي، وصل إلى طريق مسدودة، بفعل سياستها الراضة لمبدأ الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية. وهي دلائل تجد تجلياتها في استمرار فرض الوقائع على الأرض بقوة الاستيطان والتهويد والسلاح من أجل إدامة الاحتلال الكولونيالي الاستعماري على الأرض الفلسطينية، وذلك بالترافق مع تصعيد خطر في تنفيذ سياسات التطهير العرقي والتهجير القسري التي تستهدف وجود الفلسطينيين على أرضهم، سواء في النقب أو المثلث في أراضي ٤٨، أو في القدس والأغوار وغيرها من المناطق في أراضي ٦٧. وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد أن استئناف المفاوضات وفق خطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، سيفضي إلى تحقيق اختراق في ظل عوامل محلية وعربية ودولية لا تخدم القضية الفلسطينية، بل إنها أشد سوءاً ممّا كانت عليه الحال لدى توقيع اتفاق أوسلو قبل عشرين عاماً. ويضاف إلى ذلك، أن الجولة الحالية من المفاوضات استؤنفت من دون تغيير جوهري في مرجعياتها وأهدافها وأطرها والجهة الراعية لها، لكن مع انقسام فلسطيني داخلي، وافتقار إلى الإجماع الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وقبل ذلك تحت وطأة مزيد من الاختلال في ميزان القوى مع تعمق الاحتلال العسكري الاستعماري للأرض الفلسطينية.

لقد عكس تأليف حكومة نتنياهو بعد الانتخابات الإسرائيلية العامة في ٢٢ / ١ / ٢٠١٣، ميلاً سافراً نحو تصعيد وتسريع تنفيذ سياسات السيطرة على الأرض بأساليب القوة العسكرية ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والتوسع الاستيطاني واستكمال بناء جدار الفصل العنصري والتطهير العرقي، بهدف الوصول إلى نقطة يصبح فيها التراجع عن الأمر الواقع الإسرائيلي مستحيلاً، كما أنها تقضي على أي سيناريو لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. بل إن السياسة الإسرائيلية ربما تكون قد تجاوزت هذه النقطة بالفعل، وقضت على سيناريو "حل الدولتين"، وإن واقع الحال يعكس وجود نظام تمييز عنصري تتباين آليات إخضاعه للكيانات / التجمعات الفلسطينية

في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي ٤٨ بحسب خصائصها المكانية (السياسية / الاقتصادية / الاجتماعية).

لقد أظهرت نتائج استطلاع لرأي الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، أجراه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" في تموز / يوليو ٢٠١٣، ونشر نتائجه في ١٢ / ٨ / ٢٠١٣، تراجع نسبة التأييد لـ "حل الدولتين" على حدود حزيران / يونيو ١٩٦٧ بما يشمل القدس "الشرقية"، ضمن الفئة العمرية (١٨-٣٠ عاماً)، أي ممن كانت أعمارهم ١٠ أعوام أو أقل عندما تم توقيع اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣. إذ عارض ٥٢٪ من الشباب هذا السيناريو، بينما أيده ٤٥٪. كما تُظهر هذه النتائج تطابقاً في آراء الشباب وآراء المواطنين عامة إزاء "حل الدولتين"، إذ بينت نتائج الاستطلاع أن ٤٧٪ من المستطلعين يؤيدون "حل الدولتين"، في حين صرّح ٥٠٪ أنهم يعارضون.^١

وتعكس هذه النسب شعوراً متزايداً في أوساط الفلسطينيين بحقيقة القناعات والممارسات السائدة في إسرائيل، سواء على مستوى الحكم، أو حتى الرأي العام. إذ أظهر استطلاع للرأي العام تم إجراؤه بين اليهود في إسرائيل، ونشرت نتائجه صحيفة "هآرتس" العبرية في ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٢، أن معظمهم يؤيد انتهاج نظام تفرقة عنصرية (أبارتهايد) ضد الفلسطينيين في حال ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل. وقال ٥٨٪ من المستطلعين إن نظام الأبارتهايد قائم في إسرائيل اليوم وقبل ضم الضفة إليها، وأيد ٣٨٪ أن تضم إسرائيل إليها المناطق التي توجد فيها مستعمرات في الضفة الغربية، بينما عارض ذلك ٤٨٪. وأيد ثلث المشاركين في الاستطلاع سنّ قانون يمنع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من المشاركة في الانتخابات العامة، ورفض ٦٨٪ منح الفلسطينيين في الضفة الغربية حق التصويت في الانتخابات العامة في حال ضم الضفة إلى إسرائيل. كذلك أيد ٧٤٪ من المستطلعين، منع الفلسطينيين من السير في الشوارع التي يسير عليها اليهود في الضفة الغربية.^٢ كما أظهر استطلاع لصحيفة "معاريف" العبرية، نُشرت نتائجه في ١٦ / ٨ / ٢٠١٣، أن ٥٣٪ من الإسرائيليين يعارضون توقيع اتفاقية مع الفلسطينيين، حتى إذا ما شملت تنازلاً فلسطينياً عن السيطرة الأمنية على المدن، وانسحابات من الضفة في مقابل اعترافهم بإسرائيل دولة يهودية، والتنازل عن حق العودة.^٣

مفاوضات بلا مرجعية

في المقابل، شهد الموقف التفاوضي الفلسطيني مزيداً من التآكل بعد التراجع عن اثنين من ثلاثة مطالب رهن الجانب الفلسطيني عودته إلى طاولة المفاوضات بالحصول على التزام إسرائيلي مسبق بها، وهما: وقف الاستيطان، والإقرار بحدود حزيران / يونيو ٦٧ كأساس مرجعي للعملية التفاوضية، بينما وافقت حكومة بنيامين نتنياهو على الطلب الثالث المتمثل في الإفراج عن ١٠٤ أسرى ممن اعتُقلوا قبل توقيع اتفاق أوسلو، أو على خلفية انخراطهم في المقاومة ما قبل ذلك، وربطت عملية الإفراج عنهم على أربع مراحل ليس باستمرار المفاوضات طوال تسعة أشهر فحسب، بل بموقف فلسطيني يساهم في "تقدّم" المفاوضات أيضاً. ودفع الفلسطينيون ثمن ذلك مرتين: الأولى بقضاء الأسرى المفرج عنهم أعواماً طويلة خلف القضبان خلافاً لاتفاق على إطلاقهم بعد توقيع اتفاق أوسلو، والثانية بتعهد الجانب الفلسطيني بعدم التوجه إلى الأمم المتحدة طوال فترة المفاوضات، فضلاً عن تعهد آخر بعدم الانسحاب من المفاوضات أيّاً تكن الإجراءات التي يتخذها الطرف الآخر! على ما أكد كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات.^٤

وقد اعتبرت أغلبية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (الشعبية والديمقراطية وفدا وجماعة التحرير الفلسطينية) قرار العودة إلى المفاوضات خروجاً على موقف الإجماع الوطني المتمسك برفض استئناف المفاوضات قبل التزام إسرائيل بوقف شامل للاستيطان، وإقرارها بحدود سنة ١٩٦٧، إلى جانب الإفراج عن الأسرى القدامى، فضلاً عن رفض حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي لهذا القرار من أساسه. كما أن التشكيك في جدوى المفاوضات امتد إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة التحرير، وإلى عدد من القادة الفلسطينيين. ففي اجتماعها في رام الله في ١٨ آب / أغسطس الماضي، حذرت اللجنة التنفيذية من أنها لن تقبل أن تصبح المفاوضات ستاراً سياسياً لتطبيق أوسع مشروع استيطاني يجعل تلك المفاوضات فارغة المضمون. واعتبرت أن القرارات الاستيطانية غير المسبوقة التي أعلنتها حكومة الاحتلال هي بمثابة الدليل القاطع مرة أخرى على أن خيار إسرائيل الأول والأخير هو التوسع والتهويد وسلب الأرض الفلسطينية. كما حملت الإدارة الأميركية "مسؤولية أولى" عن وقف هذه الجرائم الإسرائيلية ومحاولات حكومة نتنياهو إفشال العملية السياسية قبل انطلاقها.^٥

حتى إن الرئيس محمود عباس هدد بتراجع الفلسطينيين عن مبدأ تبادل الأراضي كأساس لاتفاق سلام مع إسرائيل في حال تراجعت الأخيرة عن الاتفاقات الموقعة مع الحكومات السابقة. وقال إن "موضوع التفاوض الآن هو ترسيم الحدود. نحن قدمنا وجهة نظرنا في الموضوع، والطرف الإسرائيلي قال أنه يريد طي ما تم الاتفاق عليه مع رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت في موضوعي الأمن والحدود". وتابع: "أما في موضوع الحدود، اتفقنا مع أولمرت على أن يتم الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مع تبادل محدود للأراضي.. أولمرت طرح نسبة ٦٪ من تبادل الأراضي ونحن عرضنا نسبة ١,٩٪"، مضيفاً: "وفدنا أبلغ الوفد الإسرائيلي الحالي إذا أردتم التراجع عن ما تم الاتفاق عليه مع أولمرت، فإننا أيضاً نتراجع عن موافقتنا على تبادل الأراضي ونريد أراضي حدود عام ١٩٦٧ كما هي."^٦

لكن جولات المفاوضات استمرت، وحكومة نتنياهو واصلت تصعيد حملتها الاستعمارية في الضفة الغربية وفي القدس. وقال تقرير صادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير، إن هذه الحملة المتواصلة اتخذت عدة أشكال، منها: تطبيق قانون أملاك الغائبين لنهب أملاك الفلسطينيين في القدس المحتلة (قبل تجميد تطبيقه لاحقاً)، وكذلك قانون الزلازل الخاص بالأبنية لتوسيع رقعة البؤر الاستعمارية في القدس واستهداف الأماكن المقدسة، والمسجد الأقصى بشكل خاص، والموافقة على بناء أكثر من ٢٠٠٠ وحدة استعمارية جديدة، والسعي لإقرار بناء ١٥٠٠ وحدة استعمارية أخرى، وهدم المنازل بحجة عدم الترخيص، وتشريع البؤر الاستعمارية العشوائية من خلال ربطها بالمستعمرات. وفي حين وسّعت الحكومة الإسرائيلية من عدد المستعمرات المصنفة ضمن المناطق التي تحظى بالأولوية في مخططات التطوير، قررت بلدية الاحتلال في القدس استثمار أكثر من ٢٠ مليون شيكل لتطوير مشروع "الحديقة التوراتية" (مدينة داود) الذي تنفذه في حي سلوان جنوبي المسجد الأقصى، وإقامة منشآت سياحية في الموقع.^٧

انسداد أفق المصالحة

استناداً إلى ذلك كله، يخشى الفلسطينيون من تزايد الضغوط على قيادتهم للقبول بما تطرحه إسرائيل من حل انتقالي جديد لا يتجاوز إقامة "دولة" فلسطينية ضمن حدود مؤقتة على مساحة

تبادل نحو نصف أراضي الضفة، تُستثنى منها القدس والأغوار، مع بقاء المستعمرات، فضلاً عن تصفية باقي الحقوق الفلسطينية، وفي مقدمها حق العودة. وتنبع هذه المخاوف من حالة التدهور في الموقف العربي على إيقاع التطورات في المشهدين المصري والسوري، وانعكساتهما التي أصابت الحالة الفلسطينية الداخلية، في ظل تفاقم المأزق الذي تواجهه حركة "حماس" على خلفية ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتعرّضها لاتهامات بالتدخل في الشأن المصري الداخلي عبر دعمها للرئيس المعزول محمد مرسي. وهي اتهامات وجدت صداها في حملة تحريض واتهامات متبادلة بين حركتي "فتح" و"حماس"، ولا سيما بعدما لجأت الأخيرة إلى الكشف عمّا اعتبرته "وثائق" تؤكد ضلوع مسؤولين في "فتح" وأجهزة أمنية في الضفة الغربية في "فبركة" أخبار عن تورّط "حماس" في الشأن المصري، علاوة على الإعلان بشأن كشف مخططات لإثارة "القتل" واستهداف شخصيات في قطاع غزة، في إشارة إلى "حركة التمرد ضد الظلم" في غزة، التي تشكلت كمحاكاة لتجربة حركة تمرد المصرية، سعياً وراء إسقاط "حكم حماس" في القطاع.

وفي المحصلة، مرّ موعد ١٤ آب / أغسطس الماضي، كما كان متوقعاً، من دون تأليف حكومة التوافق الوطني بموجب أحدث اتفاق مصالحة تم التوصل إليه بين حركتي "فتح" و"حماس"، وبدلاً من ذلك، قام الرئيس عباس بإعادة تكليف رامي الحمد الله في ١٣ من الشهر ذاته بتأليف حكومة جديدة على أن يتم الانتهاء من ذلك خلال خمسة أسابيع، علماً بأن الحمد الله كان استقال من منصبه في ٢٣ حزيران / يونيو الماضي بعد ١٧ يوماً من تأليف حكومته بسبب خلافات مع الرئيس بشأن الصلاحيات الممنوحة له، وخصوصاً في ضوء تعيين الرئيس نائبين لرئيس الحكومة هما زياد أبو عمرو للشؤون الخارجية والدولية، ومحمد مصطفى للشؤون الاقتصادية، وهي الأزمة التي كشفت عورات النظام السياسي الفلسطيني مع اقترابه أكثر من النظام الرئاسي، وفي ظل استمرار تغييب دور المجلس التشريعي. وقد قبل الرئيس استقالة الحمد الله حينها وكلفه تسيير أعمال الحكومة إلى حين تأليف حكومة جديدة.

وفي ضوء مجمل هذه التطورات، لم يعد تحقيق المصالحة الوطنية مطروحاً على أجندة حركة "فتح" التي تفضل التريث بانتظار تعمق مأزق حركة "حماس" بعد سقوط حكم "الإخوان" في مصر، بما يجعلها توافق على شروط الرئيس عباس، وخصوصاً من حيث التزامن بين تأليف حكومة التوافق الوطني وإصدار مرسوم بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال ثلاثة أشهر. كما أن المصالحة غير موجودة على أجندة حركة "حماس" التي تفضل انتظار أن يتوضح الموقف في مصر، أو على الأقل أن يتقدم "طرف ثالث" بمبادرة توفّر مخرجاً للحركة لا يظهرها بموقف الضعيف أمام غريماتها "فتح". ومع استعصاء تحقيق المصالحة، فُتح المجال أمام بازار بالونات الاختبار وجسّ النبض وممارسة الضغط من قبل حركتي "فتح" و"حماس"، إذ هدد بعض القياديين في "فتح" بالذهاب إلى خيار إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية من دون اتفاق مع "حماس"، أي "بمشاركة من يريد، ومن يستطيع" من الفلسطينيين في الضفة والقطاع، استناداً إلى نظام الدائرة الواحدة، بينما عاد آخرون إلى التهديد بـ "قرارات مؤلمة"، أو بإعلان قطاع غزة "إقليمياً متمرداً"، أو بالتحضير لعودة حرس الرئاسة إلى إدارة معبر رفح بالاتفاق مع الجانب المصري، قبل أن يحسم الرئيس عباس الموقف بإعلانه أن الانتخابات لن تُجرى من دون تحقيق المصالحة، كما أن عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" ومسؤول ملف المصالحة، عاد لينفي جميع "الشائعات" التي تتردد، ولا سيما بشأن نية الرئيس إعلان قطاع

غزة "إقليمياً متمرداً"، أو إجراء الانتخابات، وقال: "لدى 'فتح' قرار بدراسة الخيارات ولم يتخذ أي قرار بعد"، مؤكداً عدم وجود أي اتصالات أو اقتراحات رسمية بشأن المصالحة منذ ١٤ آب / أغسطس الماضي - وهو الموعد الذي كان محدداً لتأليف حكومة التوافق الوطني - وكذلك عدم وجود توجه إلى إجراء الانتخابات من دون توافق وطني. وقال: "إن كل ما يتم تداوله ليس أكثر من شائعات أو محاولة لخلط الأوراق، وما نقوله هو أن الاتفاقات واضحة، ولا حاجة للنقاش بهذه الطريقة".^٨

من جانبه، طرح إسماعيل هنية، رئيس حكومة "حماس" في قطاع غزة، مبادرة غير واضحة المعالم، عبر دعوته إلى "توسيع رقعة المشاركة في إدارة قطاع غزة إلى حين تحقيق المصالحة وتشكيل حكومة وحدة"، وإلى إطلاق ما سمّاه "قطار الانتخابات البلدية والطلابية، بالتزامن، في أداء متكامل بين غزة والضفة"، وقال: "نفتح أذرعنا لتوسيع المشاركة في الإدارة وتحمل المسؤوليات، ليس على قاعدة التحسب من أي أمر قادم، بل بنظرة الأمل للمستقبل"، بعد تحذيره من الدعوات التي أطلقت للنزول إلى الشارع في ذكرى استشهاد الرئيس الراحل ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر المقبل، تحت شعار "حركة تمرد على الظلم" في قطاع غزة. وقال هنية: "نستمع إلى دعوات البعض للتمرد والتحرك وما إلى ذلك، أنا مع التمرد، ولكن تمرد ضد العدو، ضد الاحتلال، نحن كلنا شعب متمرد على المحتل، متمرد على الذل والهوان والحصار". وعلى الرغم من "غموض" دعوة هنية إلى المشاركة الموسعة في إدارة القطاع، والشكوك في دوافعها وأهدافها، ذهب "حماس" إلى أبعد من هنية عبر الدعوة إلى تشكيل هيئة وطنية تتولى إدارة القطاع.^٩

وقوبلت دعوة هنية برفض عام من قبل حركة "فتح" ومعظم الفصائل الفلسطينية التي اعتبرت محاولة "تكتيكية" وغير جادة للهروب من المازق الذي تعانیه "حماس" منذ سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، والإجراءات المصرية المشددة على معبر رفح وضد الأنفاق على الحدود مع قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في القطاع المحاصر. وعلى الرغم من ردة الفعل الأولية للجبهة الشعبية المرحة بحذر بدعوة هنية، على لسان عضو مكتبها السياسي رباح مهنا، الذي وصفها بالخطوة الإيجابية وبأنها تشكل "مدخلاً لإعادة الجهود من أجل تنفيذ اتفاق المصالحة"،^{١٠} فإن كايد الغول، مسؤول الجبهة الشعبية في قطاع غزة، عاد في ١٢ أيلول / سبتمبر، ليؤكد معارضة الجبهة لدعوة هنية، وقال إن "السبب في رفض الجبهة الشعبية لهذا الاقتراح كونها لا تريد أن تكون جزءاً في أي مؤسسات ناجمة عن الانقسام، أو أي مؤسسات تطيل عمر الانقسام الفلسطيني".^{١١} كما اعتبرت الجبهة الديمقراطية أن "حل أزمة الانقسام لا يكون عبر إعادة تفعيل الانقسام من جديد وإدارته"، وإنما "عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية تدير قطاع غزة وإجراء الانتخابات". وقال واصل أبو يوسف، الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، إن هذه الدعوة "تجميلية لشكل الانقسام، ومضرة بالوضع الفلسطيني ولا يمكن القبول بها"، وصدت مواقف مماثلة عن عدد آخر من الفصائل.^{١٢}

لكن دعوة هنية قوبلت بترحيب في بعض الأوساط التي دعت إلى التعامل الإيجابي معها على قاعدة تطويرها ضمن رؤية شاملة لإنهاء الانقسام وليس إدارته. فقد اعتبرت "هيئة الوفاق الفلسطيني" في غزة الدعوة "مشجعة وإيجابية، سيما في ظل توقف قطار المصالحة وتجميد لقاءاتها وفعاليتها، وتصب في إطار الجهد الوطني لترتيب البيت الداخلي على أساس التوافق الوطني بين كافة مكونات شعبنا وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أساس الشراكة السياسية الكاملة". ودعت الهيئة

إلى "بلورة هذه الدعوة في صيغة مبادرة بمحددات واضحة ومعينة تعرض على المجموع الوطني بفصائله وقواه السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال مؤتمر وطني لمناقشتها وإقرارها للبناء عليها، على أن تكون مكملة لاتفاقيات الوفاق الوطني وليس بداية لها، وأن لا تكون بمعزل عن المشروع الوطني الفلسطيني الكامل." ١٣ ■

المصادر

- ١ الموقع الإلكتروني لمركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد":
<http://www.awrad.org/page.php?id=xhMLiAx5YMa9844752AC4u2FC3P2q>
- ٢ الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / "مدار":
<http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=406>
- ٣ الموقع الإلكتروني لوكالة "فلسطين اليوم":
<http://paltoday.ps/ar/post/175520>
- ٤ الموقع الإلكتروني لصحيفة "الأيام" الفلسطينية:
<http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=222931&date>
- ٥ الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الفلسطينية "وفا":
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=158579>
- ٦ موقع "أمد" الإخباري الإلكتروني:
<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=136711>
- ٧ الموقع الإلكتروني لوكالة "معاً" الإخبارية:
<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=623475>
- ٨ موقع "أمد" الإخباري الإلكتروني:
<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=137343>
- ٩ الموقع الإلكتروني لوكالة "معاً" الإخبارية:
<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=622781>
- ١٠ موقع "أمد الإخباري" الإلكتروني:
<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=134968>
- ١١ موقع "فلسطين اليوم" الإلكتروني:
<http://paltoday.ps/ar/post/177808>
- ١٢ الموقع الإلكتروني لوكالة "معاً" الإخبارية:
<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=623928>
- ١٣ موقع "قدس برس" الإلكتروني:
<http://www.qudspress.com/?p=146032>